

انعكاس التدخل الأجنبي في مالي على الأمن المستدام في المنطقة المغاربية

THE REFLECTION OF FOREIGN INTERVENTION IN MALI ON SUSTAINABLE SECURITY IN THE MAGHREB

عائشة بوعشيبه^{1*}، صفاء بن عيسى²، نبيل دحمانى³Nabil DAHEMANI³, Safa BEN AISSA², Aicha BOUACHIBA^{1*},

جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر، (الجزائر) aicha.bouachiba@univ-constantine3.dz

جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر، (الجزائر) safa.benaissa@univ-constantine3.dz

جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر، (الجزائر) nabil.dahmani@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2021/12/27

تاريخ القبول: 2021/09/23

تاريخ الإرسال: 2021/03/10

Abstract :

This study aims to address the problem of sustainable development in the Maghreb region, through the variables of sustainable security and political stability, in light of foreign interference in neighboring countries, especially Mali. The study concluded that development is based on the presence of security, especially in the border areas of the Maghreb countries.

Keywords:

Foreign intervention; the crisis in Mali; sustainable security; sustainable development; the Maghreb.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، من خلال متغيري الأمن المستدام والاستقرار السياسي، في ظل التدخل الأجنبي في دول الجوار وفي مقدمتها مالي. خلصت الدراسة إلى أن التنمية تقوم بوجود الأمن، بالأخص في المناطق الحدودية لبلدان المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التدخل الأجنبي، الأزمة في مالي، الأمن المستدام، التنمية المستدامة، المنطقة المغاربية.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تشهد إفريقيا، القارة ذات الموارد المتعددة والغنية تخلفا تنمويا نسب في أغلبه إلى عدم الاستقرار الذي تشهده القارة بفعل الصراعات والنزاعات الداخلية بين الدولة والجماعات المحلية. وهو الأمر الذي أثر على التنمية والأمن على حد سواء، إذ تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات التي تخللتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية.

تُعد مالي مثالا عن التخلف التنموي في إفريقيا، فقد ظلت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية على مر عقود ما بعد الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزئين متميزين، شمال هو الأقل تنمية والأكثر تضررا من الجفاف على الرغم من أنه يملك ثروة مائية ضخمة، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد. وهو ما خلق أزمة توزيع للموارد أدت الى صراعات بين الجماعات المسلحة والدولة وانتهت بالتدخل الخارجي لفواعل كثيرة في مقدمتهم فرنسا.

تأسيسا على ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم التدخل الأجنبي في مالي في عرقلة عملية الأمن المستدام في دول المغرب العربي؟

وندعم اشكاليتنا بالتساؤلات التالية:

- ما العلاقة التي تربط الأمن بالتنمية؟
- ما هي انعكاسات التدخل الأجنبي في مالي على تحقيق الأمن المستدام في دول المغرب العربي؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية تمت صياغة الفرضية التالية:

يؤثر التدخل الأجنبي في مالي على الأمن المستدامة في دول المغرب العربي.

يستخدم البحث منهج دراسة الحالة من خلال دراسة التدخل الأجنبي في مالي وكيف انعكس على مساعي التنمية المستدامة والأمن المستدام في منطقة المغرب العربي.

2. ماهية التنمية المستدامة والأمن المستدام

تركز هذه الدراسة على مفهومين أساسيين: الأول التنمية المستدامة والثاني الأمن المستدام.

1.2 التنمية المستدامة

قدمت العديد من التعاريف للتنمية، من أهمها التعريف الذي قدمه مؤتمر كامبريدج حول الإدارة الإفريقية سنة 1948 بأنها: "حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي من خلال المشاركة الايجابية للأهالي"¹.

أما الأمم المتحدة فعرفت التنمية سنة 1956 بأنها: "تشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية"².

فالتنمية، انطلاقاً مما سبق هي عملية تدخلية وإرادية من قبل الدولة تهدف من خلالها إلى إحداث تغير ايجابي في المجتمع. ولقد مرّ مفهوم التنمية بثلاث مراحل نجملها في:

أ- مفهوم التنمية من خلال الأجهزة الدولية بالتركيز على النمو الاقتصادي:

ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية، إذ ربط مفهوم التنمية بالزيادة في الناتج القومي للدولة وقد عبر عن حقبة من الزمن. كانت الحكومات فيها تسعى إلى إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب. وعكست الأمم المتحدة هذا الرأي من خلال تركيزها على النمو الاقتصادي وتجاهلها لقضايا عدالة توزيع الدخل³. فخلال هذه المرحلة افترض أن

الاهتمام بالنتائج العام للدخل القومي يؤدي تلقائياً إلى زيادة في الدخل الفردي، إلا أن الواقع أثبت العكس إذ أن الغني ازداد غنى والفقير ازداد فقراً.

ب- مرحلة تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤسسات الدولية بالتركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي:

بعد أن تبث أن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً لإفادة القطاعات الفقيرة في الدولة، بل أن الفقر يزيد في المجتمعات ذات النمو الاقتصادي الكبير. برز هنا مصطلح التنمية بمفهوم جديد حيث أصبحت التنمية تقترن بالتحسن الاجتماعي من خلال مؤشرات الفقر، البطالة، والمساواة.

عرف مالوري سيرس (Mallory Seers) التنمية بأنها: "لا تعني تحسين نوعية الحياة. فالحياة لا تعني دخلاً أعلى ولكنها تعني تعليماً ومستويات عالية من الصحة والتغذية، وبقراً أقل، ومساواة أكثر في الفرص، إلى جانب حرية فردية أكثر وحياة ثقافية مزدهرة"⁴. وهو التعريف الذي أيدته الأمم المتحدة، التي عرفت سنة 1997 التنمية بأنها: "التأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق مستوى معيشي لائق، وتحقيق اختبارات إضافية تشمل الحرية السياسية واحترام الذات، وتحقيق الرفاهية"⁵.

ج- مفهوم التنمية من خلال المؤسسات الدولية بالتأكيد على مفهوم التنمية المستدامة:

برز هذا المفهوم بعد بروز سلبات التصنيع على البيئة، حيث بدأ واضحاً خطأ التوجه نحو سياسات النمو واعتبار أن البيئة قادرة على تجديد نفسها بنفسها. وعرفت التنمية المستدامة بأنها: التقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم.

كما أورد البنك الدولي تقريراً عن التنمية سنة 1990 جاء فيه: "أن الفقر هو العدو الأول دولياً وإقليمياً بسبب الولايات التي يسببها، مما يجعل التنمية المستدامة تعني التصدي للفقر"⁶. كما حدد البنك الدولي سبع سياسات على الدول إتباعها من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وهي:

- 1- تضمين الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار.
- 2- تخفيض نسبة زيادة السكان.
- 3- تخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة.
- 4- التمسك بشعار فكر كونياً واعمل محلياً.
- 5- وضع مخطط متوازن يشمل المجالات، الاقتصادية، والبيولوجية، والاجتماعية.
- 6- ربط الإداريون بأبحاث التنمية.
- 7- التمسك بشعار الوقاية خير من العلاج⁷.

الملاحظ من خلال هذه السياسات تطور مفهوم التنمية، من التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى التنمية التي تقوم على الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة، ليس في التنمية فقط بل في استدامتها خاصة من الجانب الأمني أو بما يسمى بالأمن المستدام لأن الأمن هو ركيزة أساسية للتنمية ولا تقوم إلا به .

وكخلاصة للقول بالتنمية، هي تغيير واع شامل للمجتمع. يتضمن أقصى استغلال ممكن للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، مع الاهتمام بكل أفراد المجتمع وعدالة توزيع ثمار التنمية، على جميع الأفراد مع ضمان حقوق الأجيال اللاحقة.

2.2 الأمن المستدام

كان لأهداف التنمية المستدامة، التي وضعت من قبل الأمم المتحدة سنة 2015 من أجل تحقيقها في غضون سنة 2030. دور كبير في بروز مصطلح الأمن المستدام الذي استند

إلى هاته الأهداف من أجل تحقيق استدامة الأمن الإنساني، وتضمنت هذه الأهداف ما يلي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل.
- احترام البيئة والطبيعة.
- تعزيز الوعي بالمشكلات البيئية.
- تحقيق استعمال عقلائي للموارد الطبيعية.
- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع.
- تحيين مستمر لحاجيات وأولويات المجتمع.

فقد جاءت هذه الأهداف من أجل تحسين نوعية حياة الإنسان في مختلف المجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية. ضمن إطار شامل يهدف إلى حماية الإنسان من كل خطر، قد يتعرض له من أجل الحفاظ على أمنه الفردي والمجتمعي.

انطلاقا مما سبق يعرف الأمن المستدام بأنه مقاربة شاملة تسعى الى تحقيق أمن انساني مستمر عبر الزمن ومنتشرا في كل المجتمعات البشرية التي أصبحت مترابطة فيما بينها بفعل التطور التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم في مجال المواصلات والاتصالات الى جانب عولمة الاقتصاد⁸.

ومن أجل تحقيق الأمن المستدام حسب المنظور السابق، يجب رصد استباقي لكل العوامل المؤدية الى زعزعة الأمن والاستقرار، والتي يتم حصرها في:

- التغير المناخي: والناج عن التلوث البيئي الذي عرفه العالم بفعل الانبعاثات الكربونية، فتغير المناخ يساهم في زعزعة استقرار الأفراد ويمثل سببا أساسيا للهجرة أو بما يعرف بالهجرة البيئية.

- التنافس حول الموارد غير المتجددة والنادرة: تعتبر عملية التنافس على الموارد من أهم مسببات عدم الاستقرار والنزاعات، خاصة في الدول الفقيرة التي يكثر فيها التكاليف

على الموارد واستغلال النظم السياسية الضعيفة. لذلك وجب وضع قوانين رادعة لهذا النوع من الاستغلال.

- التهميش والإقصاء الاجتماعي: يهدف الأمن الإنساني، إلى محاربة كل أشكال الإقصاء والتهميش من أجل القضاء على الحرمان الاجتماعي المؤدي الى الثورات والانتفاضات والنزاعات.

- العسكرية العالمية: من خلال تركيز الجهود العالمية، على القضاء على ظاهرة التسابق المجنون في صناعة وامتلاك الأسلحة من قبل الدول والجماعات. وهي ما يعتبر عامل مؤجج للنزاعات والحروب⁹.

التنمية المستدامة والأمن المستدام، هما نموذج واحد يهدف إلى الارتقاء بحياة الإنسان الذي لا يمكنه تحقيق أي تنمية بدون استقرار وأمن.

3. الأهمية الجيوستراتيجية لمالي

جمهورية مالي هي دولة غير ساحلية في غرب إفريقيا، تحدها سبعة دول هي: الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا من الغرب. تزيد مساحتها عن 1240000 كلم مربع ويبلغ عدد سكانها 14,5 مليون نسمة، عاصمتها باماكو، تتكون مالي من ثماني مناطق، وتصل حدودها الشمالية إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد يعيش فيها أغلبية السكان ويمر بها نهري النيجر والسنغال¹⁰.

تتمتع أهمية مالي في موقعها الاستراتيجي، إذ تتمتع مالي التي تتوسط دول الساحل الإفريقي بأهمية إستراتيجية مميزة، فموقعها الحيوي إلى جانب غناها بموارد طبيعية، جعلها محل اهتمام دائم للدول الغربية. استمر ذلك حتى بعد فترة الاستقلال 1960، وتشارك مع

بعض الدول بمزيج اثني وعرقي كقبائل الطوارق الطين ينتشرون بين شمال مالي وجنوب الجزائر وأجزاء من النيجر.

تعد مالي، ثالث منتج للذهب في إفريقيا إلى جانب وفرة الحديد والنحاس والفوسفات والنفط. الذي يشكل الاحتياطي منه محل اهتمام دائم للدول الأوروبية، إضافة إلى قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية كمصدرين مهمين لاقتصاد البلاد. وبالرغم من كل هذه الموارد التي من المفترض أن تحددت فارقا في مسار التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى دخل الفرد، إلا أن المفارقة الماثلة في مالي تكمن في أنها من أفقر 25 دولة في العالم، وتحصل على المساعدات الخارجية، إلى جانب تردي قطاعات الصحة والتعليم.

يكن أفضل فهم للانقسام في مالي بين الشمال والجنوب، في الحدود غير المحكمة بين مناخين. المناخ الصحراوي في الشمال والمناخ شبه الاستوائي في الجنوب. مع وجود الحزام الساحلي في الوسط، ووجود نمطين كبيرين للسكان.

ففي الجنوب، يعيش 90 بالمائة تقريبا من سكان مالي. وتعيش أكبر جماعة وهي البامبارا والتي تهيمن أيضا على حكومة مالي وجيشها. حيث حكمت جنوب مالي على مدى القرون الماضية. أما المناطق الشمالية والتمثلة في غاو وتمبكتو وكيدال تتميز بتنوعها العرقي. حيث تضم مجتمعات تعيش على الزراعة والصيد الأسماك وتسكنها مجموعة من الجماعات العرقية شبه بدوية مستقرة، وأبرزها جماعة السونغاي وبيلوس. وفي أقصى الشمال توجد أكثر المناطق أهمية، وهي منطقة كيدال خلف نهر النيجر والمتميزة بأراضيها الصحراوية في الغالب والقليل من المراكز الحضرية، ويتداخل العرب والطوارق في كلتا المنطقتين. ويمتد وجود الطوارق من الشمال والشرق نحو الجزائر والنيجر وليبيا¹¹.

تنقسم المجموعات السكانية المالية الى مجموعات قبلية كبيرة تضم في داخلها بطون صغرى فالطوارق مثلا منظمون في اتحاد ينقسم الى طائفة وعشيرة ولكل منهما تسلسلات

عمودية وأفقية، ويتكون كل اتحاد من مجموعات متعددة من القبائل النبيلة تتشعب منها مجموعات مرتبطة من القبائل التابعة لها إضافة الى القبائل الحرفية وقبائل العبيد السابقة، يأتي على رأس النظام رئيس يعرف باسم امينوكال. وقد عمل الاستعمار الفرنسي على المفاضلة بين هذه القبائل من خلال دعم مجموعة على حساب المجموعات الأخرى¹².
تنقسم قبائل الطوارق الى أربعة طبقات هي:

- طبقة النبلاء (الايموهار): وتتكون من طبقتين من نفس المنزلة والمكانة هما:
- طبقة المحاربين (ايموهاغاو ايموشاغ): وتتكون من أشخاص استطاعوا فرض شخصياتهم على الآخرين، سواء في الحروب او من خلال مركزهم المادي أو لقوة شخصيتهم. ومن هذه الطبقة ينتسب الملك.
- طبقة الفقهاء (اينسلمن): وتضم مجموعة القبائل التي تفقحت في الدين وقرغوا له، وتولوا عملية نشره وتحفيظ القرآن لابناء الطوارق. تكونت هذه الطبقة بعد ظهور الإسلام وتعد طبقة محترمة يتولى أفرادها منصب الامام.
- طبقة الأتباع (ايمغاد): تتكون من الأسر التي مازالت تحافظ على العادات والتقاليد، لكن لم يلزم أفرادها انفسهم بالمحافظة على الضوابط الاجتماعية الصارمة التي يلتزم بها التبلاء. اما بسبب عدم رغبتهم في تولي السلطة وفرض أنفسهم على غيرهم. أو لكونهم من القبائل المقهورة، التي تغلبت عليها قبيلة السلطان فأخضعها لتبعيتها. ويمتنع أتباعها الصيد، كما أن العديد من أفرادها هم المكون الأساسي للجيش.
- طبقة الفلاحين (ايزاغغن): يعيشون في الواحات في مناطق الطوارق، فصاروا تحت سيادتهم منذ ان ضرب الجفاف الصحراء. اذ أن كل عائلة من طبقة النبلاء أو الأتباع لديها عقد مع أحد الفلاحين.

- طبقة الحرفيين (النهضن): تحتكر هذه الطبقة الصناعات التقليدية، وهي التي تصنع كل لوازم الحياة في الصحراء. ومنهم تخرج طبقة المغنين والشعراء والمداحيين.ذ
 - طبقة العبيد والموالي (ايكلان): أغلب هذه الطبقة من السود الذين كانوا يستخدمون لدى القبائل القوية. ثم امتزجوا مع المجتمع الترقى كل مع سيده. ومع مرور الزمن تحرروا وأصبحوا جزءا من قبائل الطوارق التي صاروا ينتسبون إليها. ويمتهنون مهنة الرعي والزراعة، كما يشتغلون في خدمة أسيادهم في البيوت.¹³
- فمالي لا تنقسم فقط الى قبائل مختلفة بل أنه ضمن نفس القبلية يوجد انقسام طبقي. ساهم في نشوء هويات مختلفة عملت على تفريق المجتمع من منطلق الحرمان من الحاجات الأساسية للأفراد، من منطلق عدم العدالة في التوزيع، والتي أدت الى الأزمة المالية خاصة في ظل التدخل الخارجي الذي تشهده.

4. خلفيات تدخل الفواعل في مالي

ترجمت الأزمة الأمنية والسياسية التي تعرفها مالي منذ سنة، 2012 العديد من التعقيدات والمشكلات المتنوعة. لعل في مقدمتها حالة غياب التنمية الحقيقية في مناطق واسعة من شمال البلد وجنوبه، بفعل فترات الجفاف الطويلة، ناهيك عن النزاع المزمن بين الشمال والجنوب الذي أوجدته البيئة الاقتصادية الهشة، والبيئة الاجتماعية الغير متجانسة بين سكان الشمال الطوارق وسكان الجنوب من أصول افريقية. هذا من جهة أولى، كما شكلت الأوضاع المرتبطة بالصراع على السلطة من خلال الانقلابات المتتالية، في ظل نظام حكم عسكري تسلطي، ساهم بشكل كبير في تكريس الفوارق الاجتماعية والتنموية بين الشمال والجنوب. وجعل من مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.¹⁴

1.4 الخلفية السوسيواقتصادية وأزمة الطوارق

ينحدر سكان شمال مالي من أصول أمازيغية. يتكلمون لغتهم المحلية (التماشيك) ويدينون الإسلام. وقد أقاموا في السلاسل الجبلية الممتدة جنوب الصحراء الكبرى¹⁵، وبعد الاستقلال وجد الطوارق أنفسهم مقسمين بين كل من الجزائر، مالي، بوركينا فاسو، ليبيا والنيجر. وينظر إليهم على أنهم من أكثر المجموعات العرقية التي تعاني من عشوائية الحدود الموروثة عن الاستعمار¹⁶. ناهيك عن حالات الإقصاء والتهميش التي تمارس ضدهم في دول الساحل بفعل عجز دولة الاستقلال عن الاستجابة لمختلف التطلعات الشعبية، في سياق ما يعرف بأزمات التنمية السياسية عموماً. حيث لم يستفد هؤلاء باستثناء حالة الجزائر من فرص الاندماج الاجتماعي أو المشاركة السياسية، بالإضافة إلى غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تساوي الفرص مع باقي الأقليات المالية تحديداً.

هذا الواقع جعل من خريطة مالي، لعقود طويلة تتبني على شمال فقير، يعاني من الجفاف والصراعات المسلحة، تمثل طومبكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، وجنوب تتمركز فيه الحركة الاقتصادية والأنشطة الإدارية والسياسية بحكم تواجد العاصمة بامكو فيه.

كما لا يمكن إهمال طبيعة التركيبة الديموغرافية والسكانية والاثنية غير المتجانسة والتي يمثل فيها الطوارق الأمازيغ والعرب أقلية تقدر بـ 10% من السكان، وهي الأقلية التي تعاني من الكثير من الحرمان والحاجة، وغياب التنمية. بالإضافة إلى التجاوزات التي تتعرض لها من قبل الجهات الحكومية نفسها، بفعل حركات التمرد المتكررة للطوارق.

عرفت الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2012، أكبر عدد من محاولات الانفصال، انتهت معظمها باتفاقيات سلام، ساهمت في تحقيقها دول الجوار في مقدمتهم الجزائر ودول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقية.

ففي 1992، لجأ أطراف النزاع المنتمين الى حركة تحرير الأزواد والحكومة المالية بتدخل أطراف خارجية إلى عقد ميثاق وطني واتفاقية سلام بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة **أمدو توماني توري** وممثلي الحركات والجبهات الموحدة الأزوادية (MFUA). غير أنه وبفعل خلافات ثنائية بين هذه الحركات التي تصف نفسها بالتحريية امتد عمر الأزمة والتمرد الى غاية 1995 حيث تم الاتفاق في النهاية على وقف القتال وانتهى بذلك التمرد الذي بدأ في سنة 1991. استمر ذلك الى غاية 2005، ليتجدد النزاع بعد ذلك¹⁷.

في عام 2006 اندلع رابع تمرد بين الطوارق والحكومة المالية بقيادة كل من **ابراهيم آغ باهانجا و الحسن فاغاغا**، وانتهى بتوقيع اتفاقية سلام جديدة بالجزائر في 2006، غير أن هناك من الفصائل المسلحة التارقية، من رأت أن الاتفاق لم يكن عادلا. وهو ما دفع الى حركة انفصالية في ماي 2012. غير أنه كان مختلفا، بفعل تحالف الطوارق مع المجموعات المسلحة الموالية لتنظيم القاعدة، أو باقي الخلايا الجهادية المسلحة في المنطقة الى جانب الجماعات المسلحة الأخرى النشطة جنوب الصحراء. وقد تزامن مع حالة الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام حكم معمر القذافي في فيفري 2011، وفوضى انتشار السلاح، وهو ما شكل تهديدا واسعا للأمن والاستقرار في كامل منطقة الساحل.

دخلت مالي حالة من الفوضى والصراع بين العسكريين والسياسيين، شهدت ارتكاب جرائم فضيعة في حق المدنيين كان طرفاها الحكومة والجماعات المسلحة. وفي 6 أفريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق، وقد قابلت الحكومة المالية ودول الجوار هذا الأمر بالرفض. بينما ردت عليه المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية، تحسباً لتدخل عسكري لمواجهة هؤلاء المتمردين في شمالي مالي¹⁸.

وهو ما استدعى تدخل خارجي أوسع بقيادة فرنسية، ومشاركة دول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا. غير أنه وقبل الحديث عن الدور الفرنسي لابد من إبراز تركيبة الجماعات المسلحة التي شاركت جبهة تحرير الأزواد في الهجوم على المدن الرئيسية في شمال مالي وهي:

- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة عبد المالك درودكال.
- كتيبة المرابطين وهي عبارة عن خليط من الجهاديين لجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وكتيبة الملثمين التي يرأسها مختار بالمختار الملقب بالأعور.
- جماعة التوحيد والجهاد والتي يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 2011.
- كتيبة الملثمين وهي من أبرز المجموعات المسلحة التابعة للقاعدة في منطقة الصحراء الكبرى بقيادة المختار الملقب بالأعور.

كل هذه المجموعات وأخرى انتهزت فرصة ضعف الحكومة المركزية بفعل الصراعات السياسية في بامكو، ومطالبة الأزواد بالانفصال. هاته الأخيرة التي استنقادت مما حدث في ليبيا من حيث نوعية الأسلحة التي حصلت عليها بالإضافة إلى عصابات الجريمة المنظمة، في بسط سيطرتها ونفوذها على مناطق واسعة في الشمال بما في ذلك كبرى المدن.

5. تأثير التدخل الأجنبي في مالي على الأمن المستدام في المنطقة

لا تزال مشكلة انعدام الأمن منذ سنة 2014، تمثل مصدر قلق رئيسي لسكان شمال مالي وما جاورها، وفي الواقع تتمثل إحدى المشكلات الخطيرة في الشمال، نظرا لغياب الأمن والقوة القادرة على توفيره، فان مواطني شمال مالي والذين يعتبرون أن الحكومة تُقصيهم من كل عمليات التنمية بسبب اختلافهم عرقيا وقلبيا. تحولوا إلى جماعات مسلحة وميليشيات تدافع عن نفسها أو عصابات إجرامية منظمة. ومن ثم فان انعدام الأمن هو السبب والنتيجة

معا لانعدام التنمية في مالي وعلى حدودها المجاورة مع الدول الأخرى، مما يخلق حركة مفرغة تشمل مالي وما جاورها.

ان التدخل الأجنبي في مالي، جاء تحت نرائع عديدة. معظمها نرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل، وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة السلاح والمغرب العربي، لكنها في الأصل هي أسباب اقتصادية وايدولوجية.

هناك ثلاث جوانب للمشكلة الأمنية في مالي، وهي الجماعات الإجرامية بداية من مهربي المخدرات وحتى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والطوائف المتنافسة والجيش المالي. وقد تم القضاء تماما على قدرة الجيش على تنفيذ مهمته في الدفاع عن الإقليم، وذلك لانتشار السلاح بين مختلف الجهات في مالي.

إلى جانب انتشار هذه الحركات، أصبح الجيش المالي يعاني من مشكلتين أساسيتين: تتمثل الأولى، في ضعفه وعدم تماسكه، وعدم قدرته على حماية الدولة وبسط الأمن وغرس الثقة داخل الدولة. أما المشكلة الثانية تكمن في أن وجوده غالبا ما يكون سلبي ليس فقط من حيث عدم قدرته على هزيمة المسلحين فحسب، بل أيضا يثير عداوة الأشخاص أنفسهم الذين يستفيدون من حمايته، ومنذ سنة 2014، تعمل فرنسا على تدريب الجيش المالي¹⁹.

ان التنافس الشرس على ثروات المنطقة الاستراتيجية(اليورانوم، النفط، الغاز الطبيعي، الذهب) يبرز تنافس من نوع اخر على ثروات المنطقة السمكية ، تتسبب عمليات صيد الأسماك غير القانونية، التي تمارسها سفن الصيد الأجنبية أساسا في المياه الإقليمية للدول ذات السيادة دون الحصول على التراخيص اللازمة في اضرار بالغة لأكثر بلدان افريقيا فقرا، سواءا اقتصاديا تنمويا او لثرواتها السمكية²⁰.

تعد منطقة الساحل الافريقي، التي تغطي شمال مالي وجنوب الجزائر وشمال النيجر وشرق موريتانيا وجنوب ليبيا، عبر مساحة تتجاوز الأربعة ملايين كيلومتر مربع، من أفقر مناطق

العالم اقتصاديا، فلا زراعة بمفهومها المتعارف عليه ولا صناعة أو نشاط اقتصادي، كفيل بتلبيات حاجيات شعوبها. وبالرغم من ذلك يطلق عليها أرض الفقراء الأغنياء، نظرا لغناها بالثروات الطبيعية، حيث تحتوي على أعلى معدل احتياطي اليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هناك احتياطي كبير من البترول الخام، بمواصفات نادرا ما تتوفر مجتمعة لدى دول أخرى. هذا الى جانب احتياطها من الغاز الطبيعي²¹.

تتقسم الدول التي لها مطامح في ثروات المنطقة، الى دول طامعة في اليورانيوم كفرنسا التي تستخدم الطاقة النووية للانتاج 80 بالمائة من اجمالي احتياجاتها من الطاقة، اذ تستمد 40 بالمائة من احتياجاتها من اليورانيوم من النيجر من شركة اريفا، ودول أخرى طامعة في البترول والغاز كالولايات المتحدة، حيث تتوجه أهدافها بالدرجة الأولى نحو البترول والغاز الطبيعي. وهناك دول أخرى مثل بريطانيا وألمانيا تسعيان للهيمنة على الثروات المعدنية.

وقد استمرت هيمنة هذه الدول بالرغم من انتهاء الاستعمار العسكري. وعندما يظهر ما يهدد هذه الهيمنة فان التدخل العسكري يصبح البديل الأول، بمساعدة النخب السياسية في دول المنطقة والتي تدين بالولاء لمستعمرها السابقين، فالفساد السياسي المتجذر يعرقل أي عملية تنموية من شأنها أن تنهض بمصلحة البلاد وكل الدول المجاورة لها حتى لا تأخذ بنموذجها.

فوجود دولة مثل فرنسا في مالي، لها ارثها الاستعماري في الدولة وما جاورها تعتبر كل المنطقة مثل الفناء الخلفي لها فوجودها يشكل ارث الماضي الاستعماري، بدءا من اللغة الرسمية، وهي وسيلة توحيد لمواطني مالي الذين يتحدثون أكثر من 40 لغة، إضافة الى المصالح الاقتصادية الكبيرة. وهذا ما يجعل تلك الدول الأجنبية غير راغبة في أن تستقر أمور المنطقة، وأن يتحقق أمنها واستقرارها السياسي، لأن استتباب الأمن يعني نهاية المصالح الغربية في افريقيا²².

فضلا عن ذلك، كان واضحا حرص فرنسا وبعض الدول داخل النظام الدولي على تضخيم ما حدث في مالي جراء الانقلاب العسكري سنة 2012، وكانت السبب في الانقلاب الأخير أوت 2020، وما تبعه من مختلف الجهود الإقليمية والدولية لتسوية النزاع فيها، وتصويره على أنه إرهاب ويجب إيقافه.

ان العواقب ستكون وخيمة وخطيرة على استقرار منطقة المغرب العربي والجزائر خاصة، وهذا يعود لاعتبارات كثيرة، من بينها تغلغل عناصر إرهابية الى الدول المجاورة من أجل زعزعت الأمن والاستقرار فيها عبر ثغرات أمنية حدودية، وبأسلحة ثقيلة ممولين من هذه الدول الأجنبية. كما أن الحرب في مالي تؤدي بالضرورة الى نزوح السكان الى دول الجوار بسبب صلة القرابة بين الأزواد والطوارق الموجودة في كامل تلك المنطقة وبالتالي انتشار الفوضى والحرب وهذا يعيق عمليات التنمية. ويعمل على استدامة الحرب، وبالتالي فان حدوث التنمية شيء صعب لأن التنمية المستدامة هي عملية مستدامة تأخذ وقتا طويلا وبالتالي لا يمكن حدوث تنمية في ظل وجود حروب مستمرة. إضافة لأن فرنسا على وجه الخصوص أخذت موافقة بعض من دول المغرب العربي مثل الجزائر المغرب وموريتانيا من أجل السماح لطيرانها الحربي باستعمال أجوائها للحرب ضد مالي فان هذه الدول ستكون في نظر الجماعات المسلحة العدو الأساسي وبالتالي ستكون دول المغرب العربي على مرمى الجماعات الإرهابية، لأن الحرب في هذه الحالة اخذت بعدا دينيا. والتنمية المستدامة تتطلب هامش كبير من الاستقرار الداخلي والخارجي حتى تتم بشكل فعال ومستدام.

6. خاتمة

من خلال ما تم تقديمه وكإجابة على الإشكالية، فإن التدخل الأجنبي في مالي ساهم إلى حد كبير في عرقلة التنمية بسبب عدم استتباب الأمن. فالوضع الأمني في المنطقة يتطور بوتيرة متسارعة ما يقيد عملية التنمية المستدامة، وبالتالي يجعل من الصعوبة تحقيق الأمن المستدام الذي هو جزء لا يتجزء من التنمية المستدامة. ويتجلى ذلك بشكل خاص في الأوضاع المتحولة باستمرار للجهات الفاعلة الإرهابية في المنطقة التي تبدو أن هوياتها وولاءاتها وطرق عملها وموقعها تتغير بانتظام، وأيضا في التدخل العسكري المستمر الذي يعمق من فجوة الصراع.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات تتمثل في:

- التنمية المستدامة تركز على الأمن وكل منهما يكمل الآخر إذ لا يمكن أن تتحقق تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية.
- تأثرت الحرب في مالي بالتدخل الخارجي، بالشكل الذي أدى به إلى الشعب في أطرافه وأحداثه وأهدافه.
- أثرت الحرب في مالي على الأمن المستدامة في منطقة الساحل ككل وعلى الدول المغاربية خاصة بفعل القرب الجغرافي الذي سهل عمليات انتقال الجماعات المسلحة، خاصة مع وجود صلة القرابة بين قبائل المنطقة.
- وبالنظر إلى الاضطرابات القائمة في أجزاء متعددة من المنطقة، يرجح أن تستمر الكيانات الإرهابية لتتمتع بمجال كبير للمناورة، إذ أن حالة من اللااستقرار في المنطقة والأمن في دولة ما من المنطقة تؤدي إلى انتقال العدوى إلى الدول المجاورة وهذا ما يعرف برقعة الشطرنج.

6. الهوامش والمراجع:

- ¹ نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة استقرائية استنباطية، جبهة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 15.
- ² وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة هاشم نعمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 306.
- ³ أمل عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، دار الفكر العربي، مصر، 2013، ص 44.
- ⁴ Human development report, Oxford University Press, New York the united nation, 1997, p. 15.
- ⁵ البنك الدولي، التنمية المستدامة في عالم متغير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، تقرير عن التنمية في العالم 2003، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2003، ص 14.
- ⁶ أمل عبد الفتاح شمس، مرجع سابق، ص 48.
- ⁷ البنك الدولي، مرجع سابق، ص 20.
- ⁸ محمد عرفة موسى، محددات دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في التعامل مع الازمة الارهابية في مالي، من الموقع: jsst.journals.ekb.eg
- ⁹ دابقيي. ي، انقلاب مالي الرابع: جذور الأزمة وطبيعة الدور الخارجي، 2020، من الموقع: <https://barq-rs.com/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8>.
- ¹⁰ Pezard S. & Shurkin M., Achieving peace in northern Mali; past agreements, local conflicts and the prospects for a durable settlement. national defense research institute, 2015, p30.
- ¹¹ Ibid, p 32.
- ¹² عصام. ع، التداعيات الاقتصادية للأزمة في المالية، مجلة قراءات افريقية، 2017، على الموقع: <https://www.qiraatafrican.com/home/new/>
- ¹³ Ines Kohl, Anja Fischer , Tuareg Society within a Globalized World: Saharan Life in Transition , IB. Tauris, 2010. pp. 18-19
- ¹⁴ Pezard S. & Shurkin M., Ibid, p. 38.
- ¹⁵ عصام. ع، مرجع سابق.
- ¹⁶ غضبان جوان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، دفا تر السياسة والقانون، العدد 11، 2013، ص 61.
- ¹⁷ Pezard S. & Shurkin M., Ibid, p. 40.
- ¹⁸ إبراهيم كونتاو، قراءة في النزاع المالي المسلح، على الموقع: <https://www.qiraatafrican.com/home/new/>

- ¹⁹ شليغم ع، أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي مجلة رؤية تركية، عدد 16، 2018، ص 82.
- ²⁰ نفس المرجع، ص 84.
- ²¹ عصام ع، مرجع سابق.
- ²² شليغم ع، مرجع سابق ص 86.